عصام شلهوب

لبنان أرض الفرص الضائعة أم الوجهة المقبلة؟ صرّاف: الثقة والشفافيّة والحداثة مفاتيح الإستثمارات

في خضم الازمات التي يعيشها لبنان، حيث تتشابك خيوط السياسة بالاقتصاد وتتداخل المصالح المحلية بالخارجية، تبرز الحاجة الملحة الى استثمارات جادة تعيد للبلاد شيئا من استقرارها المفقود. الاستثمار ليس مجرد ارقام تضخ في الاسواق، بل هو رؤية شاملة لاعادة بناء الاقتصاد على اسس ثابتة، بعيدا من التجاذبات السياسية والتحديات الامنية التي طالما كانت حجر عثرة امام نهضة البلاد

من هنا، يتردد صدى فكرة "الثورة البيضاء"، تلك الثورة التي لا ترفع فيها الشعارات النارية، ولا تملأ الشوارع بالتظاهرات الغاضبة، بل تتسلل الى جذور الازمة بهدوء، لتقتلع الفساد وتزرع الاصلاح في مؤسسات الدولة. انها ثورة الفكر والعمل، حيث يعاد بناء لبنان بيد ابنائه لا بسواعد الغرباء.

اما على الصعيد الخارجي، فلبنان بلد صغير بحجمه، لكنه كبير بتأثيره، يعتمد بشكل اساسي على شبكة علاقاته الدولية. فبين الشرق والغرب، يحاول أن يحفظ توازنه الدقيق، وان يستثمر في تحالفاته بما يخدم مصلحته الوطنية. يرى رجال الاعمال، ان مستقبل لبنان يكمن في انفتاحه على الاستثمارات العالمية، شرط ان يكون ذلك وفق رؤية اقتصادية سليمة تحفظ حقوق ابنائه وتعيد الامل الى اجياله الصاعدة.

"الامن العام" التقت رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف.

■ كيف تقيم تأثير العهد الجديد على بيئة الاستثمار في لبنان؟

□ نحن في ثورة بيضاء مع العهد الجديد انطلاقا من خطاب القسم. هذه الثورة دفعتنا نحن رجال الاعمال الى العودة الى تكوين صورة واضحة عما يجب ان يكون عليه لبنان بعد الاحداث السوداء التي مر بها طوال السنوات الماضية. هذا الامل ضرورة، لأن رجل الاعمال يأخذ حاضره من تطورات الاحداث، وبالتالي يسعى الى التأكد من صحة المعطيات ليرتكز عليها في اي مشروع يعمل على استثماره. نحن ننظر اليوم الى رئيس الجمهورية من خلال تجربته العملية السابقة في قيادة الجيش، وعبر تطلعاته المنفتحة والشاملة. نحن نعتبر اننا نمر اليوم في الوقت المناسب. هناك بعض المحطات التي سنقف عندها في مسيرة هذا الوقت وهي الانتخابات البلدية ومن ثم النيابية. انها نقاط مفصلية. كذلك هناك امتحان آخر خلال شهر حزيران المقبل عند بدء عودة الدول العربية الى لبنان، لأننا نعول على مساندتهم لنا شرط ان يكون لبنان قد قام بما هو مطلوب منه. نتمنى وضع جدول زمني لأنفسنا حتى نتمكن من قلب كل المقاييس التي مررنا بها طوال 30 سنة الماضية نتمنى ان تكون المرحلة الجديدة التي يشهدها لبنان، مرحلة واعدة لرجال الاعمال اللبنانيين المقيمين والمغتربين.

■ الى اي مدى يمكن للاستقرار الحالي ان يشجع المستثمرين على العودة الى لبنان؟

□ لقد وضع اتحاد المستثمرين اللبنانيين ورجال الاعمال بشكل عام خارطة طريق للمحافظة على المجتمع الاقتصادي. يترقب 100 رجل اعمال يقيمون في لبنان و900 آخرين موجودين في الخارج، تنفيذ كل الخطوات المطلوبة والموعودة. عقدت اجتماعات متلاحقة لاتحاد المستثمرين، الذي طرح مجموعة من الاسئلة عما هو مطلوب لاعادة الثقة بلبنان؟ وهل كل ما ورد في وعد القسم سينفذ؟ حيث سيتم نقل هذه الهواجس الى المسؤولين. رجل الاعمال يحتاج الى تحديد متطلبات المرحلة الراهنة لجهة تنفيذ القوانين التي اقرت وتلك المطلوب اقرارها. نحتاج الى قضاء مستقل، وحل مشكلة الودائع واعادة هيكلة المصارف، وتحديث اجهزة الوزارات والادارات لجهة قوانينها وانظمتها لتتلاءم مع الواقع ومع التطور الذي نسميه الذكاء الاصطناعي والحداثة الدولية، حتى نستعيد ثقة العالم بالنظام اللبناني.

■ ما هي الضمانات المطلوبة من الدولة للمستثمرين لحماية مشاريعهم من التقلبات الداخلية؟

□ لا يمكن التعامل مع الاشخاص انفسهم الذين اوصلوا البلاد الى نهاية سيئة. مع العهد الجديد تغير الوضع اذ تم الاتيان بأشخاص جدد، وعقلية جديدة، لديهم تطلعات مستقبلية واحدة. لذلك عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعات مكثفة، ووضعت خطة اقتصادية رفعت الى رئيس الجمهورية بعنوان "اي لبنان جديد نريد". انطلاقا من ذلك، تمت لقاءات في غرفة بيروت مع عدد من الوزراء المعنيين كوزيري الاقتصاد والتجارة والمال، عرضت معهما كل المواضيع، وسيتم عقد لقاءات اخرى مع كل الوزراء من اجل بلورة رؤية نهائية اقتصادية للبنان. اؤكد انه من دون اقتصاد متين، لن نصل الى نتيجة ايجابية.

■ ما هي المعوقات التي يمكن ان تواجه اي اصلاح شامل في لبنان، وكيف يمكن التغلب عليها؟

□ لا بد من تحديد المرتكزات الاساسية للاستثمار والوجهات الاستثمارية في لبنان. هذا الامر لن يتم خارج اطار نظام انتخابي يسمح لنا بحسن الاختيار والمجيء بالرجل المناسب للمرحلة المقبلة الى الندوة البرلمانية، لأن مسؤولية تحديث وتشريع قوانين عصرية ستقع عليه، واعطاء المودعين حقوقهم من المصارف. ليس من مسؤولية النائب اختيار موظف الدولة لا في مراكز الفئة الاولى، ولا في بقية الفئات. من واجبات النائب التشريع لدولة حديثة، وانهاء تجارب الماضي التي امتدت الى عقود من السنوات. المسؤول الذي تمت تجربته سابقا لا يمكن مطالبته بوضع رؤية جديدة او القيام بثورة بيضاء جديدة.

■ هل الانتخابات البلدية والنيابية عناصر اساسية في عمليات الاستثمار؟

□ طبعا لأن البلدية هي العنصر الاقرب لكل شخص، ان في عمله او بيته او وجوده ضمن النطاق البلدي. يخطئ من يعتبر ان البلدية هي ممر عادي، بل هي ممر اساسي لتحديد ملامح المستقبل.

رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف.

> **نحن في ثورة بيضاء مع العهد الجديد**

■ كيف يمكن تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار وتنشيط الاقتصاد؟

□ تأسس اتحاد المستثمرين سنة 2018 في ايام الرئيس سعد الحريري، وكان يسعى يومها الى عقد مؤتمر "سيدر"، وهدفه تنفيذ 257 مشروعا بالتعاون مع البنك الدولي والمنظمات الدولية الاخرى. مع وعد بتأمين ما بين 13 و16 مليار دولار لتنفيذ هذه المشاريع الجديدة. اكد الرئيس الحريري يومذاك اصرار المجتمع الدولي على مشاركة القطاع الخاص في ادارة واستثمار تلك المشاريع. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي صدر عام 2002 مهم جدا. هذا القانون يساعد اللبنانيين الراغبين، وهم كثر، على الاستثمار في لبنان.

■ كيف يمكن الاستفادة من المغتربين اللبنانيين في دعم الاستثمار في المشاريع المحلية؟

□ يلعب المغتربون اللبنانيون دورا حيويا في دعم الاقتصاد الوطني، سواء من خلال تحويلاتهم المالية او عبر استثماراتهم المباشرة. اليوم نعمل اليوم ضمن الدائرة الصغرى. في السنوات الاخيرة، ومع تفاقم الازمات الاقتصادية والسياسية، تراجعت استثمارات المغتربين في لبنان بسبب فقدان الثقة بالوضع الامني والمالي والمصرفي. مع ذلك، شهدت الفترة الاخيرة بوادر ايجابية تشير الى امكان عودة هذه الاستثمارات. ونسعى الى تأمين مستثمرين وخبراء لبنانيين من الجيل الصاعد للاستثمار في لبنان، وابدى العديد من المغتربين اللبنانيين شغفا بالعودة الى وطنهم وبدء حياة جديدة ودورة اقتصادية مستدامة. مع الإشارة الى ان الوفود العربية ستبدأ بالمجيء الى لبنان اعتبارا من شهر نيسان المقبل، وسنعقد الاجتماعات معهم لتشجيعهم على المشاريع التي نستطيع بدء الاستثمار بها.

■ الى اي مدى يمكن للاستقرار الامني الحالي ان يشيع المستثمرين على العودة الى لبنان؟

□ لتشجيع عودة استثمارات المغتربين، من الضروري تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني من خلال تنفيذ اصلاحات هيكلية، ضمان الاستقرار السياسي والامني، وتوفير بيئة استثمارية مشجعة وشفافة. كما ان تعزيز التواصل مع الجيل الجديد من المغتربين وتفعيل دورهم في الاقتصاد الوطني يمكن ان يساهما بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة. ما حدث من تطورات سياسية لافتة، كالاهتمام الاميركي المباشر بلبنان بعد غياب لأكثر من 30 سنة، وانتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة او التعيينات الامنية، ◄

إقتصاد

وتنفيذ القرار 1701، كانت مؤشرات مباشرة لاستقرار الاوضاع. لا بد من الاشارة الى ان المديرية العامة للامن العام هي الجهاز الامني الحامي الرئيسي لنا كرجال الاعمال ونبارك لمن تسلم قيادتها. لبنان اصبح على خط الهدوء والاستقرار، وليس على خط الزلازل. عندما ننظر الى ما يجري في دول العالم نسأل كمستثمرين، هل اوروبا هي المكان المناسب للاستثمار؟ هناك خوف ووتيرته تتصاعد. هل الاستثمار متوافر في العالم العربي؟ للحقيقة، هناك دولتان يمكن الاستثمار فيهما، المملكة العربية السعودية والعراق. اما بقية البلدان فهناك اشكاليات حول اوضاعها، فلبنان اليوم بدأ رحلة الاستقرار ونأمل ان تستمر نحو الاستدامة.

■ ما هي القطاعات الاكثر جاذبية للاستثمار في لبنان حاليا؟

□ هناك الكثير من المشاريع الجاذبة للاستثمار، وخصوصا تلك المشاريع التي كانت مدرجة في جدول اعمال مؤتمر "سيدر" نعمل على درس بعضها مجددا. هناك مشاريع تلقى اهتماما من قبل المستثمرين العرب خصوصا مطاري بيروت القليعات،

> **رجال اعمال يستعدون للاستثمار في لبنان**

ومحطات الكهرباء، وكل ما يتعلق بالنفط والغاز. اضافة الى وجود قطاعات اساسية عدة في لبنان تحمل فرصا استثمارية واعدة في القطاع السياحي، مجالات الضيافة والترفيه. المجال مفتوح امام الاستثمارات في الانتاج الزراعي والتصنيع الغذائي، وتعتبر الصناعة من القطاعات الحيوية التي يمكن ان تساهم في تعزيز الاقتصاد اللبناني وتوفير فرص العمل. اضافة الى امكان الاستثمار في اصول الدولة عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل قطاعات الكهرباء، المياه، الاتصالات، الطرق والانفاق، وسكك الحديد. جذب الاستثمارات الى هذه القطاعات يتطلب توفير بيئة مستقرة وآمنة، اضافة الى وجود نظام مصرفي فعال وقضاء مستقل. من الضروري وجود رؤية واضحة لجذب المستثمرين وتوفير الاجواء المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية. الاتفاق مع الدولة امر ضروري في شأن مشاريع الاستثمار، لكن الاتفاق مع القطاع الخاص هو الاهم. هذا ما نسعى الى تأكيده في مفاوضاتنا مع سفراء الدول العربية، لأن "مين جرّب المجرّب كان عقله مخرّب". التجربة مع القطاع العام فشلت وضاعت الاموال، فلماذا لا يتم تجربة القطاع الخاص. هناك الكثير من المشاريع، والمجالات المتوافرة لا تحصى ولا تعد.

■ كيف يمكن تحسين العلاقة مع الدول الأجنبية، ودول الخليج على رأسها المملكة السعودية، لاستعادة تدفقات الاستثمار والمساعدات؟

□ بالعودة الى السنوات العشر الأخيرة، كانت العلاقات شبه مقطوعة مع دول الخليج بسبب المواقف السلبية التي صدرت عن جهات حزبية، وانعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية وتناولت تلك المواقف ايضا بعض الدول الاجنبية، مما اثر بشكل مباشر على الصادرات اللبنانية الى المملكة العربية السعودية اولا ومن ثم باقي دول الخليج. لتفادي مثل هذه الاوضاع مستقبلا، لا بد للبنان من اعتماد مبدأ الحياد الايجابي الذي يسمح بعلاقة جيدة ومميزة مع الجميع. العلاقة السيئة جعلت الميزان التجاري يميل لصالح الدول الاوروبية والعربية، وبالتالي سجل لبنان خسائر مضاعفة. لقد وضعت الدول العربية اليوم شروطا مهمة لاستعادة العلاقة كما كانت سابقا، ابرزها الشفافية التامة التي بدأنا نلمسها ذلك من خلال اعتمادات بعض الادارات الرسمية على المكننة وتحسين عملها. التعيينات الادارية الشفافة سيكون لها تأثير جيد. الاقتصاد في لبنان لا ينمو الا من خلال الاستثمارات الاجنبية، والمرحلة الماضية كانت خير دليل على ذلك. المطلوب تحسين بنية العلاقة مع الدول المعنية من اجل تحديث وتطوير بنيتنا التحتية وتفعيل الاستثمارات.